مجلس المستشارين
مجموعة العمل التقدمي

الرباط في : 25/12/2018
رقم السؤال : 1 856

إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول توسيع التعاقد المباشر ليشمل أعوان الإدارات و المؤسسات العمومية

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

وبعد، فقد لجأت الدولة منذ سنوات إلى تفويت بعض المهام المتعلقة بسير الإدارة و المؤسسات العمومية (مثل أعوان الإدارة و الاستقبال و الحراسة و النظافة) إلى شركات خاصة تقوم بهذه المهام، و التي كان يقوم بها سابقا أعوان في السلم الأدنى من الوظيفة العمومية أو مساعدين تشغلهم الإدارات المعنية مباشرة عبر ميزانيتها المحلية كمؤقتين أو عرضيين.
لقد تخلصت الدولة من التدبير المباشر للموارد البشرية في هذا المجال وفوتت تدبيرها لشركات خصوصية.
وبعد سنوات من هذه التجربة يجدر التوقف لأجل تقييمها.
لقد بينت التجربة عن عدد من الإختلالات ومنها : أن الشركات التي عهد إليها بتدبير هذا الموضوع لا تحترم الحد الأدنى من كرامة الأجير (عدم احترام الحد الأدنى للأجور و التغطية الاجتماعية و الصحية من طرف عدد مهم من الشركات، ولا يعقل أن يشتغل مواطنون مع الدولة، شكليا على الأقل، و لا يتمتعون بحد أدنى من الكرامة).
إضافة إلى ذلك فهذه الشركات توظف أشخاصا بدون أي تأهيل أو تكوين لممارسة مهام إدارية أحيانا(مثل الاستقبال،أو أعوان الإدارة " شواش") أو حراسة التلاميذ في ساحة الإستراحة بالنسبة للعاملين بالمؤسسات التعليمية....) و المكلفون بالإستقبال في عدد من الإدارات و المشغلين من طرف الشركات لا يكون لهم أي علم ومعرفة بالإدارة التي يشتغلون بها و غير قادرين بالتالي على توجيه المواطنين و الطالبين لخدمة و توجيه المواطنين، والأفدح من ذلك أن عددا من الشركات، تغير مستخدميها كل ستة أشهر تهربا من تطبيق مدونة الشغل وحتى لا ينال المستخدمون حقوقهم، لذلك يكونون في وضعية متدرب بشكل دائم، مما يجعل المستخدمين لا يملكون وقتا كافيا للتعرف على طبيعة العمل. كما أن بعض هذه الشركات تشتغل بالساعات عوض الأجر الشهري تهربا من تطبيق الحد الأدنى للأجور، كما أن المستخدمين لا يشعرون أنهم تابعين للإدارات التي يعملون بها بل للشركة التي تشغلهم، و نتيجة كل ذلك أن أداء هؤلاء الأعوان يكون ضعيفا في الغالب و لا يساعدون فعلا في السير الجيد للإدارات و المؤسسات العمومية.
و مادام أن الدولة دخلت الآن في مرحلة التوظيف بالتعاقد بالنسبة للمدرسين و بعض الأطر، فإننا نقترح توسيع هذا الشكل ليشمل أعوان الإدارة و أن يتم التعاقد المباشر للإدارات و المؤسسات العمومية محليا مع أعوان خدمة و حراس و غيرهم من الفئات مع فترة تدريبية و ضمان الاستقرار. و هذا التعاقد سوف لن يكلف مبالغ مالية إضافية بل توجه له نفس المبالغ الموجهة حاليا للشركات الخصوصية.
فهل تنوون، السيد الوزير ، مراجعة أسلوب التفويت للشركات الخصوصية إلى أسلوب التعاقد المباشر في هذا المجال؟.

وفي انتظار تفضلكم بالجواب، تقبلوا السيد الوزير، عبارات التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

عبد اللطيف اعمو,عدي الشجيري